الفصل الثاني

المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وانعكاساتها على إعداد المعلم

المحور الأول : المتغيرات المؤثرة على إعداد المعلم ، وتتضمن :

أ- المتغيرات العالمية .

ب- المتغيرات الإقليمية .

ج- المتغيرات المحلية .

المحور الثاني : توجهات مملكة البحرين لمواجهة المتغيرات المؤثرة على إعداد المعلم ، وتتضمن :

أ- توجهات وزارة التربية وا لتعليم .

ب- توجهات جامعة البحرين .

الفصل الثاني

المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وانعكاساتها على إعداد المعلم

تمتلئ الساحة الدولية والإقليمية والمحلية بالمتغيرات التي أدت إلى التغييرات في كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، حيث يشهد العالم منذ التسعينيات من القرن العشرين العديد من الثورات التي قادته إلى مجتمع كوني جديد ، ولقد أفرزت هذه الثورات تحديات عديدة يجب التصدي لها من خلال توفير قدرات إبداعية هائلة لدى الإنسان [١] .

وعلى المدى البعيد، تحتاج المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التي نحاول تحديد ملامحها، إلى تربية غير تقليدية كالتي عهدناها وكنا نتواصى بها حتى الأمس القريب، وفي ذلك يؤكد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية على ضرورة "إيلاء اهتمام أكبر لجودة التعليم وقدرته على تهيئة الفرد للعيش في عالم يشهد طفرات متسارعة، وكثيراً ما يخضع لسلطان التكنولوجيا"، كما أشار التقرير إلى "التطلع لتنمية دور التعليم في غرس الخصال التي سيحتاجها الطلاب في ما بعد لاستباق التغيير و التكيف، إذ يجب أن يكتسبوا الأدوات التي تسمح لهم مستقبلاً بامتلاك التكنولوجيات الجديدة من جهة، والقدرة على تسوية النزاع والتصرف إزاء العنف من جهة أخري، مع تنمية ملكة الإبداع لديهم والقدرة على المشاركة الوجدانية للغير وضمان الخصال التي تؤهلهم لأن يكونوا في مجتمع الغد مواطنين فاعلين ومبدعين معاً"[٢].

ولقد فرضت هذه المتغيرات أدواراً جديدة على عاتق مؤسسات التعليم الجامعي بصفة عامة ومؤسسات إعداد المعلمين بصفة خاصة للاستجابة لهذه التطورات.

١- الفين توفلر، **صدمة المستقبل – المتغيرات في عالم الغد** . ترجمة محمد على ناصف، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٠ م ، ص٢٢٤ .

٢- اليونسكو ، **التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية** . القاهرة ٢٤-٢٧ يناير، ٢٠٠٠، ص ص ٣٩ – ٤٥.

لذلك تتجه الأنظار حالياً نحو مجموعة من النظم الإدارية الحديثة التي تحقق الجودة في مخرجات كليات التربية من خلال تمكنهم من استيعاب التكنولوجيا المعقدة والمتغيرة بشكل دائم، وإكسابهم للمهارات الجديدة وبشكل منتظم، مع تحسين المهارات الموجودة، فلقد نادت الكثير من الدراسات بتطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة كأحد هذه النظم في مؤسسات إعداد المعلم، من أجل تلبية حاجات ورغبات المستفيدين من هذا الإعداد[1] .

مما سبق ، يتضح أن دور المعلم لم يعد يقتصر على إيصال المعلومة ، بل إتسع وتنوع دوره ليواجه المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، وما تقدمه من ثورة علمية وتكنولوجية وانفجار معرفي وتقنيات تربوية جديدة في ميادين الأهداف ، والمناهج ، وطرائق التدريس ، والوسائل التعليمية ، والإدارة ، والتقويم .

ويعتمد نجاح المعلم في أداء هذا الدور ، إلى حد كبير على نوع الإعداد الذي يتلقاه ، ومدى مسايرة هذا الإعداد للتطورات بأشكالها المختلفة ، ولهذا الإعداد جوانب ثلاثة تعارف التربويون عليها، منها ما هو ثقافي ، ومنها ما هو تخصصي ، ومنها ما هو تربوي ، وينقسم الإعداد التربوي إلى قسمين : إحداهما نظري يتمثل في محاضرات التربية وعلم النفس وطرق التدريس وغـــيرها ، والآخر عملي يتمثل في التدريب على التدريس بإحدى المراحل التعليمية ، وهو ما اصطلح عليه بالتربية العملية ، والتي تعد عماد اكتساب الخبرات المهنية الحقيقية للتدريس ، فهي عصب الإعداد التربوي للمعلم ، ذلك لما يتم فيها من ممارسة وتطبيق للحقائق والنظريات ، الأمر الذي يكسبه مهارات التدريس ، والتعامل مع المتعلمين ومواجهة المواقف ، والأهم من ذلك كله إكسابه القدرة العملية على التفاعل مع المتغيرات والتطورات لمسايرتها [2].

١- راجع في ذلك :

- محمود عابدين، الجودة واقتصادياتها في التربية – دراسة نقدية، **دراسات تربوية** ، كتاب غير دوري يصدر عن رابطة التربية الحديثة ، مجلد ٧ ، جـ ٤٤ ، القاهرة: رابطة التربية الحديثة ، ٢ ١٩٩ ، ص ٨٧ .

- عبد المنعم عبد المنعم نافع ، **مرجع سابق** ، ص ص ٤٣٧ – ٤٣٨ .

- Behing Herman, "Quality control of teacher preparation programs through the program approval process ". **seminar paper presented at a hearing of International Commission on Excellence in Teacher Education** , Atlanta , GA. , October 15-16.1984 .

٢- سهيلة محسن كاظم، **المدخل إلى التدريس**، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣)،ص ص٣٩-٤٣.

من هنا فإن الفصل الحالي يجيب على سؤال الدراسة الأول: ما أهم المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التي تفرض تطوير نظام الإعداد الميداني للطالب المعلم بكلـــية التربيـــة بجامعة البحرين ؟ ، لذلك تم عرض بعض من هذه المتغيرات والتي تؤثر على إعداد المعلم بعامة ، والإعداد الميداني بخاصة ، الأمـــر الذي قد يسهم في التخطيط لتطوير منظومة التربية العملية وتحسينها بما يتلاءم مع هذه المتغيرات ؛ وتم تناول ذلك من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : المتغيرات المؤثرة على إعداد المعلم، وتشمل التالي :

أ – المتغيرات العالمية :

يعيش إنسان اليوم في عالم يتطور فيه العلم وتنمو فيه الحضارة وتتغير بسرعة مذهلة تكـــاد لا تصدق ، لذا تتصارع الدول المتقدمة في الأخذ بزمام التقدم من خلال التفاعل والتكيف مع مجموعة من المتغيرات العالمية ؛ لإحراز السبق في القرن الحادي والعشرين ، والذي يعرف بقرن العلم والجودة ، وتتمثل المتغيرات العالمية في التالي :

١ – ثورة التقانة (التكنولوجيا)

تعتمد التقانة على المعرفة العلمية والتحليل والتوظيف الأمثل للمعلومات من اجل المزيد من المعرفة ، وتتضح معالم التقانة في تلك التحولات التي تحققت في مجالات عديدة ، فلقد أدت إلى تبديل الكثير من المفاهيم والممارسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية وحتى التربوية . فعلى سبيل المثال لم تعد عناصر الإنتاج الرئيسية المعروفة (الأرض – العمل – راس المال – التنظيم) ، هي العناصر المهمة للإنتاج ، ولكن أصبحت العوامل غير المادية – كمستجدات العلوم والتقانة ، والمعلومات ووسائل الاتصال ، والاحتفاظ بالتخصصات عالية الاختصاص ذات القدرات الذهنية العالية– هي العناصر الهامة والأساسية للإنتاج والصناعة [1] .

ولقد أنتجت التقانة أجهزة الحاسوب ، والتي تعد أهم آلة صنعها الإنسان وسوف تزداد أهميتها وقوة تأثيرها في العقود القادمة ، وتشير الأرقام إلى نقص شديد في أجهزة الحاسوب في البلدان العربية في مجملها ، فيوجد أقل من ١٨ حاسوب لكل ١٠٠٠ شخـــص في المنطقـــة ، مقارنـــة مع

---

١ – سعد الدين إبراهيم، "تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة والأمل" ، **التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩١ ، ص ١٤ .

المتوسط العالمي وهو ٧٨,٣ حاسوب لكل ١٠٠٠ شخص [١] ، ويُظهر ذلك الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في جانب امتلاك هذه التقانة (أجهزة الحاسوب) ، وتتزايد هذه الفجوة مع مرور السنوات ، الأمر الذي يحرم أبناء الدول النامية من ملاحقة المعرفة العلمية والتي تتضاعف يومياً وبشكل يصعب التعرف عليها بالطرق التقليديـــة ، من هنا أصبحت التقانة متغير أساسي يجب أن يوضع في الاعتبار عند إعداد المعلم .

لذلك يرى حسين كامل بهاء الدين " أن التزاوج بين العقل البشري والعقول الإلكترونيـــة ، وظهور ثلاثية الهندسة الوراثية والتكنولوجيا فائقة الصغر والإنسان الآلي ،

Genetic Engineering - Nano Technology - Robotics

والتي يطلق عليها العلماء (GNR) ، من شأنه أن ينظم كافة المجالات في الحياة ، و إحلال الرخاء أو الدمار حسبما يوجه ، لذا يتمتع من يمتلك مثل هذا الثالوث بمهارات نادرة ، وأيضاً قدرته على التحكم في البشريـــــة بأكملها " [٢] .

ويعزى إلى ثورة التقانة النقص في الطلب على العاملين غير الماهرين ، وزيادة الطلب على الوظائف ذات المهارات الذهنية العالية ، كنتيجة للاستخدام الواسع للحاسوب والآلات المبرمجة والآلات المتناهية الدقة [٣] ، كما يعزى إليها أيضاً خفض التكاليف وظهور سلع وخدمات جديـــدة تلبي حاجات ورغبات المستهلك بشكل أفضل ، الأمر الذي أدى إلى زيادة النشاط التجاري والخدماتي على مستوى العالم [٤] .

ويطرح التطور الهائل في التقانة السؤال التالي :

ما أثر التقانة على التربية بوجه عام ، وأثرها على إعداد المعلم بشكل خاص ؟

من المعلوم أن التقانة توفر كماً هائلاً من المعلومات من خلال شبكات المعلومات الموجودة بأجهزة الحاسوب والتي يستخدمها المتعلمين في دراستهم ، مما يؤدي لازدهار الخبرات التربوية بشكل

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،**مرجع سابق**،ص ص ٦٢-٦٣.

٢- حسين كامل بهاء الدين ، **مرجع سابق** ، ص ١٥-٢١ .

٣- بدر سعيد علي الأغبري ، "العولمة والتحديات التربوية في الوطن العربي" ، **ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص** ، البحرين: جامعة البحرين ، ٢-٣ مارس، ١٩٩٩ ، ص ١١ .

٤- علي إسماعيل ، " تجارب عالمية في تطوير التعليم الثانوي العام" ، **ندوة تطوير التعليم الثانوي العام** ، البحرين: وزارة التربية والتعليم ، ٦- ٨ إبريل، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

جذري ، وفي المقابل يقل الاهتمام بالكتب الدراسية ، كما توفر التقانة من خلال الحواسيب الدراسة للمتعلمين وفق قدراتهم وأوقاتهم وسرعتهم الخاصة ، وإمكانيات الاتصال بمدرسيهم في أي وقت عن طريق الخطوط التقنية بالحواسيب والموصلة إلى مدرسيهم ، ويتطلب ذلك إعداد ميداني يضمن للمعلم إتقان هذه التقنية ، بالإضافة إلى تدريبه على مهارة التعامل مع فصول افتراضية تضم متعلمين من مختلف القدرات والميول ، وممارسته لمهارة التوجيه الفردي والإشراف ، فالتقانة تتطلب تدريب المعلم على قدرات ومهارات التفاعل مع المتعلمين ، أكثر من قيامه بالتدريس والامتحانات ، نظراً لأن التقـانة وحدها لا تضمن تعلم جيد ، الأمر الذي يلقي عبء جديد على عمليـات الإعداد الميداني للطالـب المعلم [1] .

لذا تأتي المحاولات الحثيثة الرامية إلى توطين مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مجال إعداد المعلـم ، وبالتالي إفساح المجال لتفعيل هذه المبادئ داخل نظام التربية العملية لكي تتميز مخرجات كليات التربية بقدرتها على التعامل مع التقانة ومستجداتها .

٢- العولمة :

قد يكون من العسير تحديد تعريف اصطلاحي دقيق للعولمة، ذلك أن العولمة تتأثر في مصطلحها بموضوعها وبرؤية الباحثين فيها وبمكوناتها، ويرى بعض الباحثين أن كلمة عولمة "كلمة حديثة وليست أصلية في اللغة العربية، وهي مترجمة عن Globalization في اللغة الإنجليزية، وهي لا تعني العالم ولكن تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل" [2] . كما يقصد بها الانتقال السريع لمفاهيم جديدة من مكان إلى باقي أنحاء العالم لتكوين نوع من التبادلية والترابط بين كل مناطق العالم[3] ، كما وأن لها سمات اقتصادية تتمثل في ظهور النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وإنفراد الولايات المتحدة بالساحة السياسية والعسكرية ، وظهور الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات...ألخ، أما السمات السياسية للعولمة فهي قيام عالم بلاد حدود سياسية وإلغاء الحدود الجغرافيـة ، وربـط الاقتصاد والثقافة بروابط تتخطى الدول وسيطـرتها من خـلال التكـتلات

١- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **مرجع سابق** ، ص ص ١٣-١٥ .

٢- محمد عابد الجابري، "العرب والعولمة والهوية والثقافية ، تقيم نقدي لممارسات العولمة في المجـال الثقافي "، **ندوة العرب والعولمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة ، ١٩٩٨ .

٣- على أحمد مدكور، العولمة والتحديات التربوية ، **العلوم التربوية** ، ع ٩ ، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، يناير ١٩٩٩ ، ص ١٥ .

التجارية والاقليمية، وتظهر السمات الثقافية للعولمة في صورة اختلاط الحضارات وفقدان الهوية والاتجاه إلى ثقافة عالمية واحدة، وتتشكل السمات الإعلامية للعولمة من خلال تعاظم دور الإعلام ووسائله وتأثيره المباشر [1] .

مما سبق يتضح إن ظاهرة العولمة بدأت تؤثر في كل مجالات الحياة بما فيها المجال التربوي ، فلقد أصبح المعلم والمتعلم خاضعاً لمؤثراتها الإيجابية والسلبية ، والسؤال المطروح الآن :

كيف يمكن استيعاب إيجابيات العولمة ، وكيف يمكن مواجهة سلبياتها ؟

إن الإجابة على السؤال يضع التربية في مأزق حقيقي ، نظراً لدورها الأساسي في مواجهة تحديات العولمة سواء الإيجابية منها أو السلبية ، فهي مطالبة بإعداد أفراد لديهم تفهم أفضل لثقافتهم وخصوصيتها ، كما لابد لها أن تزودهم بكفايات استعمال اللغة القومية ومهاراتها المتنوعة بالإضافة إلى لغات أجنبية أخرى ، وتمكينهم من العمليات الإساسية كالقياس والتخمين والتقدير ، وتمرينهم على استعمال المبتكرات الرمزية كالحاسوب وأدوات التحصيل الرمزي ، وتعليمهم مهارات التفكير ومهارات التعامل مع الآخرين ومهارات الإتصال الشفوي والتحريري ، ومهارات تحديد الأهداف وتقييمها ، ومهارات التكيف والمرونة والتفاوض ، ومهارة العلاقات الإنسانية ، ومهارة القيام بالبحوث وتطبيقها ، ومهارة الإلتزام بأخلاقيات العمل وإحترام الآخرين [2] .

لذا تبرز أهمية توافر الجودة في برامج إعداد المعلم بوجه عام ، والإعداد الميداني بوجه خاص ، نظراً لما تتطلبه العولمة من إكتساب إنسان القرن الحادي والعشرين القدرة على التعامل مع كم كبير من المعارف والمهارات والعمليات والقيم ، والتي يفترض تدريب وإتقان المعلم لها خلال فترة إعداده الميداني ليمكن المتعلمين منها ، ومساعدتهم لتكوين رؤى شخصية لمواجهة آثار العولمة السلبية ، بحيث يصبح المتعلم قادراً على التفكير الموضوعي في كل مناحي الحياة ، وبلوغ أقصى درجات الجودة في العمل والإنتاج .

من هنا نجد أن الجودة تفتح الباب واسعاً للدخول في عولمة إعداد المعلم بكافة عناصره بشرط أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفردية والتمايز بين الأفراد والمجتمعات ، وهذا يفرض تبني فلسفة

١- بدر سعيد الأغبري ، **مرجع سابق** ، ص ٤ .

٢- رونا أوتشيدا وآخرون، **إعداد التلميذ للقرن الحادي والعشرين** . ترجمة محمد نبيل نوفل ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٨ ، دمشق ، ص ص ٨-٣٥ .

وأهداف وسياسة تربوية تحقق تجويد هذا الإعداد ، وما يتضمنه ذلك من تطوير التربية العملية وإعادة النظر في استراتيجيات تطبيقها بما يتناسب ومتطلبات المجتمع العولمي الذي ينظر إلى الإنسان ليس على أساس ما يفعله ولكن على أساس تميز ما ينجزه .

٣- ثورة المعلومات والاتصالات :

جعلت وسائل الاتصال السريعة العالم بمثابة قرية تتجول فيها المعلومات في ثـــوان ، فما يحدث في جزء من العالم ينعكس بتأثيرات على بقية دول العالم فالرسائل والمضامين تنتقل عبر القارات بلا حدود ، لذلك أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات تغييرات حادة في مختلف أوجه الحياة بشكل لم يشهده المجتمع الإنساني من قبل ، وعلى مختلف المستويات : الاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية . ويعني ذلك أن ما كان يطلق عليه الثورة الصناعية قد انتهى وحل مكانها ما يطلق عليه اليوم ثورة المعلومات والاتصالات فنحن ننتقل من عصر القوة اليدوية إلى عصر القوة العقلية [١] .

ومن أجل الإنتقال إلى عصر القوة العقلية ، ترصد الدول وخاصة المتقدمة منها مبالغ طائلة للإنفاق على البحث والتطوير ، وتنفق الدول العربية نسبة ٠,٢% من الناتج القومي على البحث والتطوير ، وللمقارنة نجد أن النسب في الدول المتقدمة تتراوح بين (٢,٥-٥%) ، الأمر الذي أدى إلى التوسع المذهل للمعلوماتية وثقافتها ، بحيث أصبحت هي السمة الأساسية لهذا العصر التي يجب التعامل معها والاستفادة منها [٢] .

وضمن هذا الإطار يحدد الفين توفلر وظائف المعلومة ، فهي قد تسهم في الخير ، كما يمكن استغلالها في الشر ، فالمعرفة محايدة والناس هم الذين يقررون كيفية استغلالها ، ويعد امتلاك سلاح المعلومات هو الأساس في مواجهة المتغيرات والتحديات التي يفرضها المجتمع الكوكبي الجديـــد ، على اعتبار أن امتلاك المعرفة والمعلومة الصحيحة وفي الوقت والمكان الصحيحين يؤدي إلى الاختصار في العمل والطاقة ورأس المال والأهم من ذلك كله الوقت [٣] .

من هنا تظهر نتائج ثورة المعلومات والاتصالات في :

- انتشار القنوات الفضائية التي تحاول شد المشاهد لأطول فترة ممكنة ، وتعزز فيه مفاهيم وقيم معينة . مما أدى إلى مـــا يسمى بالغزو الفكري والثقافي [٤] .

1- Dalen ,per. and rust, Val. D, " Towards school by for the twenty first century ", **School Development Series** , Cassel , London, 1996.P.29-30 .

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،**مرجع سابق**،ص٧٢.

٣- الفين توفلر، **مرجع سابق** ، ص٢٢٤ .

٤- حسن حسين البيلاوي ، "تربية متكاملة لتنمية متكاملة ، رؤى إصلاح التعليم في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين"، **مجلة التربية والتنمية** ، كلية التربية جامعة عين شمس ، س٢ ، ع ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

- استبدال العمالة البشرية بالآلات مما أدى إلى نقص الوظائف المتوفرة للقوى البشرية .
- وجود فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في الجانب المعلوماتي وتقنيات الاتصال ، الأمر الذي أدى إلى وجود احتكار معلوماتي ، بمعنى أن التدفق الإعلامي ذي الاتجاه الواحد يجعل الدول المستقبلة مستعمرة إعلامياً [١] .
- وجود تقنيات معلومات ذكية تحتاج إلى بشر لديهم قدرة معرفية متنامية تمكنهم من الإبداع للسيطرة على هذه التقنيات وتوجيهها [٢] .
- نشوب حرب جديدة تسمى حرب معايير الجودة تستخدم سلاح المعلومات والاتصالات لتحقيق الجودة والتميز [٣] .

وهنا يثار السؤالين التاليين : كيف يسهم نظام إعداد المعلم بشكل عام ، والتربية العملية بشكل خاص في بناء القدرة والمهارة المعلوماتية والاتصالية للمعلم في الوطن العربي بحيث يمكنه التكيف بفاعلية مع ثورة الاتصالات والمعلومات ؟ ، وكيف يستطيع هذا المعلم أن يدرب المتعلمين ويكسبهم المعارف والمهارات والقيم اللازمة لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؟

لقد حفزت المنافسة العالمية الحادة في مجال المعلومات والاتصالات المؤسسات التربوية على إعداد المعلمين بطريقة تمكنهم من تربية الناشئة وفق متطلبات بيئة المعلومات والاتصالات التي تركز على مهارات التعلم الذاتي لدى المتعلمين ، وحثهم على البحث عن المعلومة والتفكير المنطقي لحل المشكلات ، وإكسابهم مهارات الحياة وخاصة استخدام الحاسوب والبرمجيات التعليمية ، وتنمية اتجاهاتهم نحو العلم والمعرفة والقراءة ، وتكوين الفكر الناقد الفاحص للمعلومة ، وتكوين الرأي الحر ، لتجنب التبعية والتقليد [٤] .

ولقد انعكست التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في بيئة المعلومات والاتصالات على أدوار المعلم وعمليات إعداده ، فلقد حولت هذه البيئة دور المعلم من كونه ملقناً للمعلومة إلى موجهاً

١- عواطف عبد الرحمن، **قضايا المذيعة الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** ،(القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩٧)، ص ٧٧.

٢- مصطفى حجازي، " العولمة والتنشئة المستقبلية" ، **ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص**، المنعقدة في جامعة البحرين ، بالفترة من ٢-٣ مارس ١٩٩١ ، البحرين ، مطبعة الجامعة ، ١٩٩٩، ص ١٣ .

٣- **المرجع السابق** ، ص ١٣ .

4- Halla , William E.& Michael D.Kull , &Ann Leffman , **Futurist , Emerging Technologies , What is ahead for 2001 – 2030, World Society** , Maryland , U.S.A , 1997 , p.p. 7-9 .

ومنشطاً ومرشداً لها [1] . وعلى الرغم من هذه التحولات وانعكاساتها على المعلم ، إلا أننا نجد نسبة كبيرة من المعلمين في الوطن العربي لا يتعاملون مع بيئة المعلومات والاتصالات ولا يقومون بتوظيفها في العملية التعليمية ، الأمر الذي حرم المتعلمين من إكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة لبيئة المعلومات والاتصالات ، وعجزهم عن التكيف مع التغيرات الحادثة فيها [2] .

من هنا يجب التجديد في عمليات إعداد المعلم ، كما يجب على التربية العملية كمكون أساسي من هذا الإعداد أن تجدد نفسها ، لكي تنتج في النهاية معلماً يتمتع بالجودة ، ويمتلك الكفايات اللازمة للتكيف مع التغيير التقني المتسارع في عمليات الاتصال وإنتاج المعلومات ونقلها ، وبالتالي يتمكن المعلم من تهيئة المتعلمين للتعامل مع بيئة المعلومات والاتصالات .

٤- تبدل أنماط العلاقات الاجتماعية :

أدى النمو السريع في وسائل الاتصـــال والمعلومات إلى تبدل أنماط العلاقات الاجتمـــاعية ، وتقليل الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية ، وتغير في المفاهيم الاجتماعية وفي الوظائف والأدوار كنتيجة لضعف الثقافة المحلية ونمو الثقافة العالمية وســيادة اللغـــة الإنجليزية ، وســـــاعد على ذلك الانتشار الواسع لأجهزة التليفزيون وزيادة عدد ساعات المشاهدة ، و استخدام شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) وأثرها في ربط الناس إلكترونياً رغم المسافات الشاسعة بينهم ، لذا تصبح نظم التعليم الجيدة هي الوسيط القوى والوقائي ؛ لعلاج الكثير من المشكلات الناتجة عن هذا التبدل إذا ما وضع تنظيم علمي مدروس ، يستوعب المطالب الاجتماعية الراهنة والتغيرات المستقبلية المتوقعة [3] .

وتأسيساً على ذلك ، يجب على النظم التربوية من خلال مؤسساتها التعليمية أن تهتم بالإعداد العام للمعلم لخلق نوع من التوازن بين الأفكار القديمة والجديدة عند طرحها أمام المتعلمين[4] ، بهدف

١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **التقرير الختامي لاجتماع عمداء كليات التربية ومسؤلي التدريب للمعلمين أثناء الخدمة** حول تطوير برامج إعداد المعلمين وتدريبهم للوفاء بمتطلبات الدور المتغير للمعلم في البلاد العربية ، الدوحة ، ٢٧-٣٠ سبتمبر ، ١٩٩٨ ، ص١٤ .

٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الطريق السريع للمعلومات في الوطن العربي: الواقع والآفاق** . تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩ ، ص ١٣٧ .

٣- مصطفى حجازي، **مرجع سابق** ، ص١٥ .

٤- أيمن أنور عنابات ، " نظام إعداد معلـــم التعلـــيم الثانوي العام . دراسة مقارنة بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية " ، **رسالة دكتوراه** ، مقدمة إلى قســـم أصول التربية ، معهد البحوث التربويـــة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٢ .

دمج التغييرات المعلوماتية مع العلاقات الاجتماعية في نسيج واحد . ويتطلب ذلك إعداداً للمعلمين يحقق المفاهيم التالية [1] :

- غرس مجموعة قيم العمل كالانتظام والصبر والدقة والأمانة .
- تحقيق التوازن بين المقدرة الإنتاجية والمقدرة الاستهلاكية .
- تسخير الثقافة البيئية في خدمة العملية التعليمية ، والقيام بأنشطة علمية من أجل التوعية والتثقيف البيئي لمواجهة الأثر السيئ الذي تمارسه التكنولوجيا تجاه البيئة ، فالتطوير التكنولوجي سلاح ذو حدين على البيئة .
- وضع نموذج سليم من القيم والقدوة الصالحة للتصدي لما يعرف باسم التحرر الثقافي ، وهو يعني الخروج عما هو مألوف ومعروف ويؤدي في النهاية إلى فقدان الهوية .

مما سبق ، يتضح تأثير المتغيرات العالمية السابق الإشارة إليها في عمليات إعداد المعلمين قبل الخدمة ، إلا أن الأثر الأكبر لهذه المتغيرات يقع على التربية العملية ، حيث أنها تعد بوتقة للصقل والتدريب وتطبيق ما تم تعلمه نظرياً في الميدان العملي ومن خلال التفاعل الحي مع المتعلمين ، الأمر الذي يسهم في تشكيل القدرة لدى معلم المستقبل للتكيف والمواجهة مع كل عصر .

ب : المتغيرات الإقليمية :

تعكس المتغيرات الإقليمية مستوى التنمية الشاملة بالوطن العربي من الجوانب الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، ويتضح عند تحليل هذه المتغيرات العلاقة التبادلية بين التعليم والتنمية الشاملة ، فمن المسلم به أن التعليم هو أداة التنمية الشاملة ، كما وأن التنمية بجوانبها تساهم في تطوير التعليم وتجويده ، وإذا كان للتعليم هذا الدور الكبير في التنمية الشاملة ، فإن المعلم وإعداده يعد من المرتكزات الأساسية لتحقيق هذه التنمية [2] ، لذا يصبح من العسير دراسة نظم الإعداد الميداني للمعلم دون التعرف على أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة في تشكيل وتوجيه النظم التربوية والتنموية العربية ، وتتلخص هذه المتغيرات في التالي :

١ – التنمية العربية المستدامة :

يمثل متغير التنمية العربية المستدامة تحدياً للوطن العربي لكي يستطيع توفير فكراً جديداً ، وخبرات متميزة ، ومعلمين مبدعين قادرين على تطوير المهارات والقدرات لدى المتعلمين لتحقيق

١- حسن البيلاوي، **على أبواب عصر جديد** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ص١٠-١٣.

٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "**رؤية مستقبلية لتطوير التربية في الوطن العربي**" ، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الفكري العربي لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب ، ليبيا: طرابلس ، ١٩٩٨ ، ص١ .

التنمية العربية الشاملة والمستدامة ، لذلك تم عرض واقع هذه التنمية على النحو التالي [1] .

١-١ المعرفة :

وتعني المستويات التعليمية الأساسية ، التي يعتمد عليها كأساس هام لمساهمة الوطن العربي في اقتصاد حديث ؛ أساسه المعرفة ، ويشير الواقع العربي إلى نقص المعرفة ويرجع السبب في ذلك إلى :

* نقص تمويل التعليم .
* انخفاض الالتحاق بالتعليم في كل المستويات .
* عدم مواكبة السياسات التعليمية والتدريبية العربية لمتطلبات واحتياجات سوق العمل ، وعصر المعلوماتية ، لخلق جيل جديد من المبدعين لديهم طرق تفكير وقدرات تحليلية .
* ضعف بناء القاعدة المعرفية وعدم الاستثمار فيها ، وانخفاض الإنفاق على البحوث العلمية .
* ضعف بيئة الاتصالات والمعلومات . ويظهر ذلك في أن معدل استخدام العرب للإنترنت هو الأقل في العالم، على اعتبار أن المعدل العالمي لاستخدامات شبكة الإنترنت يفوق الاستخدام العربي ٢٤مرة.
* الافتقار إلى شبكة معلوماتية تعليمية على المستوى الإقليمي ، وهذا لا يمكن توفيره إلا بتغيير شامل لمفهوم التعلم والتدريب ، واستخدام المفاهيم الحديثة للتعليم عن بعد والتعلم الافتراضي .
* قصور في مدخلات إدارة التعليم ، كنتيجة لمركزية القرارات ، وضعف التدريب أثناء الخدمة للعاملين والمديرين والاستجابة للمستجدات التربوية [2] .

وتشير الإحصائيات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ إلى ثقل حجم الأمية في البلاد العربية حيث بلغت ٦٦ مليون ، وحوالي عشرة ملايين طفل خارج التعليم ، وبلغت أكبر معدلاتها في المغرب ومصر ، الأمر الذي يؤدي إلى جمود الذهنية العربية وعدم المرونة والإنفتاح على العالم ، وبالتالي إنخفاض معدلات التنمية ، ويشكل حجم الإنفاق على التعليم أحد المؤشرات الهامة لتطور المعرفة وتنمية التفكير العلمي والطاقات المبدعة لدى المتعلمين ، الأمر الذي يسهم في إرتفاع معدلات التنمية ، إلا أنه نلاحظ إنخفاض نسبة ما ينفق على التعليم الأساسي في بعض الدول العربية ، ففي مصر على سبيل المثال ينفق ١٢٩,٦ دولار للتلميذ الواحد بالتعليم الأساسي بالمقارنة ببعض الدول المتقدمة حيث تنفق اليابان مثلاً ٦٩٥٩,٨ دولار للتلميذ الواحد بالتعليم الأساسي ، مما يشكل ذلك عقبة حقيقية أمام تطوير التعليم وتحقيق التنمية الشاملة بالدول العربية [3].

١- عباس أحمد ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعـــام ٢٠٠٢ وكيف الخروج من المأزق ، **سلسلة نسيم الروح**، البحرين ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٦ – ١١ .

٢- محمد سيف الدين فهمي، صلاح الدين جوهر، **تطوير الإدارة التربوية في ضوء التجارب العربية والعالمية وثورة الاتصالات والمعلومات**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠ ، ص ٥ – ٦ .

٣- حسين كامل بهاء الدين ، **مرجع سابق** ، ص٢٣٥.

١-٢ تمكين المرأة العربية :

على الرغم من تحسن الوضع الحالي للمرأة العربية في السنوات الأخيرة ، إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المأمول ، حيث إن المرأة تعد نصف المجتمع من حيث العدد والعقلية ، كما وأن أي جهود لتطوير التعليم وتجويده لا يكتب لها النجاح دون مشاركة حقيقية لنصف المجتمع ، وينعكس ذلك بالتالي على التنمية بجوانبها المتعددة [١] .

١-٣ الحرية :

يشير مقياس نقص الحرية والوارد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م إلى أن الشعوب العربية كانت الأقل استمتاعاً بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة ويسهم ذلك في [٢] :

- ضعف المشاركة السياسية في الوطن العربي على الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت في الربع قرن الأخير في البلدان العربية .
- عدم تحقيق النمو الاقتصادي ، وارتفاع نسبة البطالة ، والإضرار بمصلحة الفقراء ، من خلال عدم محاربة الفساد ، وعدم الشفافية ، وعدم الالتزام بأخلاقيات العمل .
- عدم استثمار عائدات النفط العربي داخل الوطن العربي وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ؛ بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط .
- عدم توافر وسائل إعلام حرة بالكامل في الوطن العربي .
- الافتقار إلى التعاون العربي والتكامل الاقتصادي والتكتلات العربية .

ولقد أدى نقص الحرية إلى عدم توافر الحوار الفكري الديمقراطي وتفشى ظاهرة الكبت الفكري وتعطيل الطاقات وعدم نموها ، واستخدام القوة والقهر و إلقاء الأوامر ، وإهمال احتياجات الآخريـــن والبعد عن المرونة وظهور الشللية ، والاتجاه الشديد نحو المركزية المنحرفة [٣] . فإن الأمر

١- اميلي نقاع : " الرؤية المستقبلية لمسألة المرأة العربية " ، **المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية** ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١٣ .

٢- عباس أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ١٥ .

٣- يزيد عيسى السورطي، "السلطوية في التربية العربية:المظاهر والأسباب والنتائج" . **المجلة التربوية** ، العدد ٤٦ ، المجلد ١٢ ، الكويت: جامعة الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٣٥ – ٢٣٦.

يستلزم تبني مفاهيم جديدة للعمل الجماعي والعمل بروح الفريق والانفتاح والحوار لخلق المناخ المساعد على التعليم والتعلم ، وبالتالي تجويد المخرجات التعليمية التي تساهم في رفع معدل التنمية .

٢- التجديد والتحديث في النظام التربوي :

أدت التطورات المذهلة في كافة ميادين الحياة ؛ خاصة ثورة المعلومات والتقانة إلى تغييرات جوهرية في أهداف التعليم ومناهجه وطرائقه على المستوى العالمي ، إلا أن التعليم الجامعي في الدول النامية، والتي تعد الدول العربية جزءاً منها لم يتغير ويتطور ولو نسبياً مع درجة إيقاع التغير العالمي[١].

وتوضح الدراسات بأن "التعليم العالي في البلدان العربية يتسم بالقصور والتقصير عن متطلبات النهضـــة في مدى انتشاره، وبالأخص من حيث نوعيته والمساهمة في رقي المعرفة وتوظيفها خدمة للتنمية ، بل الأخطر أن استمرار هذه الاتجاهات تنذر بتردي نوعيته "[٢].

ولقد أدى بطء التجديد والتحديث في النظام التربوي بالجامعات إلى التالي :

- نقص التوجيه المبكر ، بوصفه جزء لا يتجـــزأ من العمليـــة التعليمية ، بالإضافة إلى القصور في تعزيز امتلاك المتعلمين للمعلومـــات الحديثـــة والمعـــارف والمهارات والاتجاهات ، والتي تمكنهم من الإبداع والمنافسة في أسواق العمل العالمية والإقليمية والمحلية [٣] .
- محدودية التنوع في البرامج التعليمية الجامعية بما يتناسب مع الاختلافات بين المتعلمين لمراعاة الفروق الفردية بينهم ، وحاجات سوق العمل المتغيرة [٤] .

١- محمد بن فاطم، "تأهيل الأستاذ الجامعي وتدريبه" ، **ندوة الجامعة وتحديات المستقبل**. الرباط: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠ ، ص٣ .

٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **التقرير الختامي لندوة التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية:المؤسسات وسياسات القبول** ، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٨ ، ص ٥٨ .

٣- عبد العزيز عثمان التويجري، " كلمة مدير المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم"، **المؤتمر السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي** ، السعودية: الرياض ، ١٩٩٩ ، ص٢ .

٤- فؤاد أبو حطب، **اتجاهات ونماذج حديثة في الإعداد التربوي لعضو هيئة التدريس الجامعي ، تجارب عربية وعالمية** ، (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩) ، ص ص ٢ – ٧ .

- ضعف أنظمة التقويم للطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعات ، وكذلك تقويم مستوى أداء طلبتها خلال سنوات الدراسة ، بالإضافة إلى قصور منهجيات التقويم الشامل لأداء الجامعات للوقوف عند نقاط القوة والضعف في برامجها وسياساتها [١] .
- غلبة الطابع الأكاديمي النظري على الطابع العملي الميداني في العملية التعليمية ، الأمر الذي يحد من تمكين المتعلمين من تطوير وإظهار معارفهم ، واكتسابه خبرات ميدانية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة [٢] .
- قلة العناية بمفهوم الجامعة المنتجة من خلال ما يقدمه الأساتذة من ممارسات مهنية في مجالات التدريس وبحوث علمية تخدم وتطور الجامعة والمجتمع والوطن العربي [٣] .
- عدم الاستقلالية الكاملة للجامعات لاتخاذ قرارات التطوير والتجويد للأداء الجامعي [٤].
- شُح الموارد والإمكانيات لمسايرة المستجدات العالمية والتكنولوجية، كما تشير إحصائيات الإنفاق على الطالب الجامعي العربي بالمقارنة بما ينفق على الطالب بالدول المتقدمة، حيث توضح هذه الإحصائيات أن أعلى نسبة إنفاق على الطالب الجامعي كانت في ألمانيا (١٠٩٧٠,٦ دولار) وأقلها كانت في سوريا (٦٩٤,٤ دولار) ، الأمر الذي يؤثر على عمليات التجديد والتحديث التربوي المطلوب لمسايرة المتغيرات وتحقيق التنمية في الوطن العربي [٥] .

١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التقرير الختامي لندوة التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية ، **مرجع سابق** ، ص ٥٨ .

٢- أحمد المهدي عبد الحليم ، **مرجع سابق** ، ص ٦ .

٣- مها زحلوق، **التعاون والتكامل بين الجامعات العربية في مجال التعليم العالي** . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩ .

٤- عبد العزيز عثمان التويجري، **مرجع سابق** ، ص٣ .

٥- حسين كامل بهاء الدين ، **مرجع سابق** ، ص ٢٣٥ .

كما يلاحظ أيضاً عدم توافر التجديد والتحديث التربوي في برامج إعداد المعلمين على مستوى كليات التربية في الوطن العربي ، حيث أنها تتسم بالتالي [1] :

- تلقين للمحتوى النظري على حساب المحتوى العملي ، بحيث يكون المتعلم في دور المستقبل للمعلومة دون المشاركة الفعلية في عملية التربية .
- قصور في مفاهيم التعلم الذاتي ، والتعليم الفردي والتعليم المبرمج والتعليم عن بعد .
- نقص الوعي لدى المعلمين بتأثيرات البيئة الاجتماعية على العملية التعليمية .
- فقدان مفاهيم التعليم مدى الحياة والتعلم المستمر .
- نقص التدريب على صياغة التجديدات التربوية .
- ضعف التأهيل للمعلم على استخدامات الوسائط المتعددة والتكنولوجيات التربوية الحديثة في عمليات التعليم والتعلم .

ولقد أكد المؤتمر الخامس والأربعين للتربية والذي عقد في جنيف ١٩٩٦ م ، على أنه بدون المساهمة والمشاركة الفاعلة بين المتعلمين لإحداث التجديد والتحديث التربوي لا يمكن إحداث نقلات نوعية في التعليم [2] .

من هنا تتضح مسئولية الجامعات ومؤسسات إعداد المعلمين في إحداث التطوير والتحديث للبرامج التربوية ، على اعتبار أن استمرار عمليات الإعداد للمعلمين على ما هي عليه بالرغم من التغييرات السريعة التي تحدث في المجالات الأخرى ، سيؤثر سلباً على مخرجات مؤسسات إعداد المعلمين ، وعدم قدرة المعلمين على التفاعل مع المستجدات التقنية والتربوية .

٣- غياب التكتلات التربوية العربية :

لقد أضحى موضوع التكامل والاندماج موضوعاً عالمياً في ظل العولمة وانفتاح الحدود وإلغاء الحواجز بين الدول على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية، وحتى على مستوى القوميات ، لذلك تركزت الجهود في علاج الكثير من مشكلات التعليم من خلال نموذجي التكامل أو الاندماج . على اعتبار أن التوجهات الحديثة للسياسات التعليمية في الدول المتقدمة موجهة نحو الشراكة التربوية والتعليمية [3] .

١- عبد الله بو بطانة، " دور التعليم العالي في النظام التربوي" ، **ندوة ممثلي التعليم العام والجامعي في الدول الأعضاء** والتي عقدت في البحرين ١-٣ فبراير ، ١٩٩٩، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٩، ص ص٧-٨ .

٢- اليونسكو، **التقرير الختامي للمؤتمر الخامس والأربعين للتربية** . جنيف: المكتب الدولي للتربية،١٩٩٦،ص٤.

٣- اليونسكو، المؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية ، **مرجع سابق** ، ص ٢٨ .

ويقتضي هذا المنظور تجاوز النظرة الأحادية في الأمور التربوية والسعي للتكامل أو الاندماج بين الدول وقيام التكتلات التربوية على غرار التكتلات الاقتصادية . وتستطيع هذه التكتلات التربوية الاستفادة من القرارات المشتركة والاتفاقيات المبرمة فيما بينهما لتعزيز الأهداف وتطوير الأنظمة التربوية لمواجهة المتغيرات بأنواعها .

ولذلك أجمع الخبراء على أنه إذا ما أريد لنظم التعليم العربية أن تُستنفر لمواجهة التحدي التقني و المعلوماتي ، فإنه من الضروري بمكان التأكيد على حقيقة جوهرية ألا وهي أن الشراكة التربوية بين الدول توفر إمكانات هائلة تمكنها من استيعاب الإيجابيات المتوقعة للتطوير التقني والمعلوماتي في الميدان التربوي ، بالإضافة إلى قدرة هذه الشراكة في توفير خريج يتميز في الأداء قادر على مواجهة احتياجات أسواق العمل العالمية والمحلية ، مع إمكانية هذه الشراكة في مواجهة التكتلات الأخرى . وتعد دول الخليج نموذجاً لهذا التكامل من خلال مجلس التعاون الخليجي ، الذي يسعى لتحقيق أشكالاً من التكامل على المستوى الإقتصادي ، والتربوي من خلال توحيد وتكامل النظم التربوية والمناهج الدراسية [1].

لقد أسفر تحليل المتغيرات الإقليمية الخاصة بالوطن العربي عن وجود علاقة تبادلية بين التعليم والتنمية ، وأن الرصيد القومي المعرفي

Cognitive National Information Reserve, " CNIR"

هو المقياس الحقيقي للتقدم والنمو ، لذا يقع على عاتق المؤسسات التربوية إعداد مخرجات تعليمية متميزة ، تسهم في عمليات التنمية المجتمعية . ولكي يقوم المعلم بتوفير هذه المخرجات ، أوصت ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية ، بضرورة العناية بإعداد المعلم وتدريبه ليكون : [2]

- مستخدماً للتكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات والاتصالات .
- مدرباً للمتعلمين على كيفية الحصول على المعلومات والمعارف .
- مكوناً لمواقف المتعلمين واتجاهاتهم وقيمهم .
- منمياً لقدرات المتعلمين ومهاراتهم ولفكرهم الناقد .
- منظماً لنشاطات المتعلمين .

١- مجلس التعاون الخليجي، **قرارات العمل المشترك** ، ط٤ ، الرياض: الأمانة العامة، ١٩٩٣، ص٨ .

٢- جبرائيل بشارة ، " المعلم في مدرسة المستقبل " **ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين** ، ٧-١٠ مايو ، الدوحة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٧ .

كما أوصى المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب الذي عقد في الجمهورية اللبنانية عام ٢٠٠٤ م بالتالي [١] :

- تحديد معايير وطنية لمختلف عناصر العملية التربوية تكون مرتكزاً لبرامج التقويم وضمان الجودة في التعليم .
- تطوير برامج إعداد المعلمين في كليات التربية وكليات المعلمين بما يضمن تأهيل خريجها في مجال استراتيجيات التقويم من حيث مفاهيمها ومهاراتها وتوظيف جودة التعليم .
- إعداد برامج لتنمية كفايات العاملين في مجالات التقويم التربوي وضبط الجودة الشاملة .
- وضع الأدلة والمراجع لنشر ثقافة الجودة الشاملة والتقويم التربوي بين الأوساط التربوية العربية.
- تطوير التشريعات التربوية ذات العلاقة بعمليات ضبط الجودة في التعليم - باعتبارها أحد الجوانب الهامة في عملية إعداد معلم المستقبل - وعمليات التقويم ، واستيعاب الاتجاهات المعاصرة .

مما سبق ، يتضح أن التعليم المتميز بالجودة مهما ما تلازمت معه الظروف الاقتصادية والسياسية والإجتماعية المناسبة يعد من أهم السبل الموصلة إلى التنمية الشاملة في الوطن العربي ، لذا تظهر الحاجة إلى فلسفة جديدة لإعداد المعلم وفق المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية بالوطن العربي ، ويأتي أسلوب إدارة الجودة الشاملة والذي يتوقع منه أن يحدث تغيراً جذرياً في التربية العملية — باعتبارها أحد الجوانب الهامة في عملية إعداد معلم المستقبل - لتلبية هذه المتطلبات من خلال تأكيده على احتياجات المستفيدين ورضاهم .

جـ المتغيرات المحلية :

يتميز العصر بتداخل المتغيرات المؤثرة في التربية ، فلم تعد المتغيرات العالمية والإقليمية هي المؤثر الوحيد في عملية تطوير التعليم ، بل باتت الضغوط المحلية لها التأثير الواضح في هذا الشأن أيضاً .

ولأن المستقبل حلقة موصولة بالحاضر الذي يعيشه المجتمع ، فلابد لنا أن نرصد المتغيرات المحلية والتحديات التي يواجهها المجتمع البحريني ؛ التي تؤثر في التعليم الجامعي بمملكة البحرين بصفة عامة ، وإعداد المعلمين بصفة خاصة . وهي كالتالي :

١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم ، وثيقة المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٤١ .

١- ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين :

خطت مملكة البحرين مع مطلع الألفية الثالثة – وتحديداً في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠م خطوات واسعة نحو تحقيق النهج الديمقراطي والذي يرسي هيكلا متوازناً يؤكد على الشراكة السياسية الدستورية بين الشعب والحكومة ، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعزيز آليات السلطة القضائية ، وإنشاء المحكمة الدستورية ، وديوان المراقبة المالية والإدارية [١] .

وعندما توافرت الإرادة للإنتقال بمملكة البحرين إلى دولة عصرية استكملت كل أطرها السياسية والدستورية للتفاعل مع المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، فقد تم الأخذ بنظام المجلسين في العمل التشريعي ، والذي يتيح الجمع بين ميزة الاستفادة من العمل والخبرة من أعضاء مجلس الشورى، وتفاعل الآراء الشعبية في كافة الاتجاهات التي يضمها المجلس النيابي المنتخب انتخاباً حراً [٢] .

ولقد أوصى ميثاق العمل الوطني ، (الفصل الأول) المقومات الأساسية للمجتمع ، بند التعليم والثقافة والعلوم على تشجيع البحث العلمي وتكفل المملكة بالخدمات التعليمية وأن يكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يحددها القانون ، وأن تضع المملكة خطة للقضاء على الأمية ، وإعتبار الجامعات منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي ، مما يقتضي توفير الحرية الأكاديمية لها وممارسة هذه الحرية وانفتاحها على آفاق المعرفة ، وتشجيع المملكة للتعليم الخاص وتأسيس الجامعات الخاصة ، ودعمها للبحث العلمي والتكنولوجي وربط نظام التعليم بسوق العمل لتلبية حاجات البلاد من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل [٣] .

كما أكد ميثاق العمل الوطني أيضاً ، (الفصل الثالث) الأسس الاقتصادية للمجتمع البند السابع العمالة والتدريب على " أن المواطن البحريني يعد أعظم الثروات التي تملكها البحرين ، لذا فإن دعم المواطن بإعداده الإعداد الجيد وتدريبه المستمر من شأنه أن يدفع بخبرات ودماء متجددة تسهم في التنمية لهذا المواطن ، واستيعاب المعدل العالي للنمو السكاني " [٤] .

١- وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام بالبحرين، **ميثاق العمل الوطني**. البحرين: وزارة الشئون مجلس الوزراء والإعلام، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ١١-١٤ .

٢- **المرجع السابق** ، ص ص ١٩- ٢٠ .

٣- **المرجع السابق** ، ص ١٨ .

٤- **المرجع السابق** ، ص ٢٣ .

ولقد أفرز التحول الديمقراطي الكثير من التغييرات في شتى جوانب الحياة ، ومنها الجانب التربوي ، فلقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم جميع التوجهات والاعتبارات والمفاهيم التي استجدت نتيجة للتغيرات السياسية والدستورية ، التي وجهها صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين كموجهات أساسية لوضع الخطط التربوية في المرحلة المقبلة [١] .

من هنا حفزت هذه التغيرات السياسية والدستورية إلى الارتقاء بلغة الحوار والتطوير التربوي ، وأن يكون لإفرازاتها دور إيجابي في دعم وتجويد العملية التعليمية للوصول إلى النوعية المطلوبة من المخرجات التعليمية التي تسهم مساهمة فاعلة في بناء الوطن ، فلقد أوجد ميثاق العمل الوطني مناخاً من حرية التعبير ، بحيث أصبح الحديث عن جودة النظام التربوي ، وجودة التعليم الجامعي في البحرين مطلباً جماهيرياً [٢] .

٢- النمو السكاني وزيادة الطلب على التعليم الجامعي :

تميز العصر الحالي بالتطور في العلوم الطبية والعلاجية ، وانعكس ذلك على انخفاض معدل الوفـيات ، وارتفاع معدل الزيادة السكانية وعلى وجه الخصوص في دول العام الثالث .

وبحسب تعداد عام ٢٠٠٠ بلغ سكان البحرين ٦٩٠ ألف نسمة تقريباً ، ٤٠% منهم غير بحرينيين ، وفي ضوء دلالات فحص مؤشرات النمو السكاني في البحرين ، نلاحظ أن نسبة النمو السكاني في التسعينيات بلغت حوالي ٣,٦% وهي أعلى النسب في العالم ، بل أن التوقعات تشير إلى إرتفاع هذه النسبة في السنوات القادمة ، وعلى خلفية ذلك نجد أن هذا النمو السكاني المخيف في بلد محدود المساحة (٧١٠ كم^{٢}) مثل البحرين سوف ينعكس على مواردها المحدودة [٣] .

وتأسيساً على التحليل السابق ، فإن مؤشرات النمو السكاني المتزايدة تمثل عامل ضغط قوي على التعليم الجامعي لتوفير الفرص التعليمية من جهة ، وكذلك تمثل المخرجات التعليمية قوى ضاغطة

١- محمد بن حاسم الغتم، " التجديد منطلق الحياة"، **التربية** ، العدد ٢ ، البحرين:وزارة التربية والتعليم، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ص ١-٣ .

٢- محمد بن حاسم الغتم، "التربية والتعليم على أعتاب المرحلة الجديدة"، **التربية** ، العدد ٤ ، البحرين:وزارة التربية والتعليم ، أبريل ٢٠٠٢ ، ص ص ٢- ٥ .

٣- عمر الحسن، البحرين وفلسفة التطوير ، **مجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية** ، العدد ١٤ ، البحرين : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

على سوق العمل من جهة أخرى [1] ، ويتضح ذلك من مؤشرات الزيادة في أعداد طلبة جامعة البحرين عبر السنوات الماضية والموضحة بالجدول التالي :

جدول (١)

أعداد طلبة جامعة البحرين خلال خمس سنوات من عام ٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ [2]

العام الدراسي	أعداد طلبة جامعة البحرين	نسبة الزيادة
١٩٩٨/٩٧	٧٩٤٨	-
١٩٩٩/٩٨	٩٦٦٥	%٢١,٦
٢٠٠٠/٩٩	١١١٤١	%١٥,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤٢١٤	%٢٧,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٦٢٣	%٢٣,٩

لذا يجب العمل باتجاه توفير التوازن ما بين الضغوط الاجتماعية الناتجة من الزيادة السكانية ورغبة والتزام مملكة البحرين بتوفير التعليم الجامعي الجيد ، ومن ثم المعلم الكفء ، الذي بدوره يساهم في توفير تعليم نوعي جيد لأبناء البحرين .

٣- تراجع الدخول وخصخصة التعليم الجامعي :

يعد البترول أهم مصادر الدخل لمملكة البحرين ، ومع تراجع معدلات إنتاجه وتكريره – حيث أن البحرين من أوائل الدول التي تم إكتشاف البترول فيها – سجلت مملكة البحرين إنخفاضاً ونكوصاً في مواردها المالية ، مما أثر على أوجه الإنفاق العام للدولة ، ومنها التعليم [3] .

ويثير ذلك منذ سنوات مشكلة تمويل التعليم والتعليم الجامعي ، وخصوصاً في ظل النمو السكاني المتزايد ، والسعي إلى تحقيق المعادلة المتوازنة بين التوسع الكمي والتوسع النوعي

١- جامعة البحرين، **تقرير اللجنة التنسيقية بين جامعة البحرين ووزارة التربية والتعليم حول متطلبات التعليم الجامعي الجيد في ظل الزيادة في أعداد الطلبة** ، البحرين: جامعة البحرين، ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

٢- وزارة التربية والتعليم بالبحرين، **إحصائيات التعليم ٢٠٠٢/٢٠٠١** ، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم ، قسم الإحصاء بمركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٢، ص ٥٤٢ .

٣- حميدة الكلاعي، **اقتصاديات التعليم بمملكة البحرين** ، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث ، برنامج البحوث الاقتصادية والإجتماعية والإدارية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١١-١٢ .

للتعليم الجامعي ، حيث تلح التوصيات باستمرار على أهمية اتخاذ التدابير الكفيلة لعلاج هذه المشكلة ، كمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي أو تحمل المواطنين جزء من النفقات التعليمية وذلك لتخفيف العبء عن الدولة [١] .

وإدراكاً لأهمية تحقيق جودة التعليم الجامعي تسعى مملكة البحرين إلى الموازنة بين الزيادة في الطلب على التعليم الجامعي والتطوير النوعي له ، ومحاولة الاندراج ضمن دائرة تعليم المستقبل في حدود الإمكانيات المتاحة في ظل العديد من الضغوط المالية والسكانية وضغوط الألفية الجديدة وحاجاتها إلى الجودة والإتقان [٢] .

لذا تتكاثر الشواهد على زيادة الاهتمام بالخصخصة في الفترة الأخيرة في كافة المجالات وعلى وجه التحديد المجال الاقتصادي ، ولقد انتقلت فكرة الخصخصة إلى التعليم الجامعي بهدف زيادة معدلات الكفاءة للمؤسسات التربوية ، وتخفيض عبء التمويل الحكومي للنفقات التعليمية ، والواقع أن مفهوم الخصخصة سوف يعيد صياغة المؤسسة التربوية طالما أن هناك فوائد لها تتمثل في : تجويد التعليم ، وتوفير مبدأ المحاسبة من قبل أولياء الأمور ، وخلق نوع من المنافسة ، وأخيراً تغيير صفة الإدارة كنتيجة لتغيير صفة الامتلاك والتمويل [٣] .

ولقد خطت البحرين خطوات واسعة في عملية الخصخصة ، فتم الموافقة على فتح عدد سبع جامعات خاصة [٤] . الأمر الذي يفرض ضغوطاً على النظام التعليمي الجامعي ليتوافق مع ما تتطلبه الخصخصة من شروط الجودة وتحقيق الكفاءة سواء بالمدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية .

غير أن واقع التطبيق للخصخصة يكشف بعض الجوانب السلبية ، والتي تتحسد في ثنائية التكوين وبناء الاتجاهات للمواطن ، لذا يجب ضبط وتوجيه الخصخصة ، بحيث تعمل في إطار الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها التعليم الجامعي [٥] .

١- عبد الله عبدالدايم ، التعليم العالي والتحديات، **المستقبل العربي** ، العدد ٢٣٧ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٦.

٢- عمر الحسن، **مرجع سابق** ، ص ١٦ .

٣- جعفر يعقوب العريان، " القطاع الخاص ودوره في العملية التربوية " ، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للتعليم العام المنعقد في وزارة التربية والتعليم العالي بدولة قطر**. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي ، أبريل ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

٤- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام٢٠٠١/٢٠٠٢، **مرجع سابق** ، ص ٧٥.

٥- حسين بدر السادة، " العولمة والتعليم في دولة البحرين ، ثوابت وتحديات " ، **ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص**. البحرين: جامعة البحرين من ٢-٣ ماس ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥ .

٤- البطالة في سوق العمل :

يتميز سكان البحرين بسمة الشباب ، حيث أن ٤٠,٩% منهم يقع بين سن١٥-٣٠ سنة ، ومن المتوقع دخول نحو ١٠,٠٠٠ باحث عن العمل سوق العمل في البحرين كل عام ، وبتحليل قوة العمل في البحرين عام ١٩٩٩ نلاحظ أن نسبة الأجانب العاملين في قطاعات الدولة ٦٦,٣% ، وهي نسبة تساهم في تفاقم مشكلة البطالة ، وتدفع إلى ضرورة وضع خطة واضحة الأبعاد والمراحل لتجويد المخرجات التعليمية لإحلال المواطن البحريني محل الأجنبي ، أو ما يعرف باسم "البحرنة"[١] .

إلا أنه ثمة إشكالية لابد من التعريج عليها في هذا السياق تتعلق بتفاقم البطالة المحلية نتيجة ما يشهده الاقتصاد البحريني من توسع في قطاع الأعمال ، فلقد ساهم بنسبة ٦٦% من الناتج القومي ، وبقدر ما يوفر هذا الوضع من فرص للعمـــــل ، بقـــــدر ما لا يقتضي بالضرورة إلى توظيف العمالة البحرينية المحلية نظراً لحاجة هذا القطاع إلى قوة عمل تتمتع بالمهارة في الأداء في كل المستويات ، فالشركات تبحث عن اليد العاملة التي تتميز بالجودة والمهارة والإتقان [٢] .

وفي هذا الصدد ، يسرد عبد الرحمن آل خليفة بعض مظاهر التحولات الكبرى في حياة سوق العمل الجديد كالتالي: [٣]

- مرونة كبيرة في أساليب الإنتاج وتقنياته وسرعة متزايدة في تغيرها، لمواكبة احتياجات السوق
- احتمالية الاستغناء المتزايد عن القوى البشرية والاكتفاء بأعداد قليلة .
- حتمية تحويل العمالة البشرية إلى الأنشطة الإبداعية .
- تغيرات هائلة في الهياكل التنظيمية لتحقيق التواصل المباشر مع الأسواق .
- الكل يستطيع الاتصال بالكل عن طريق الحاسوب .
- تكليف الإنسان المتميز و المنتج بمهام متنوعة حسب تغيرات السوق وتزايد عدد المتعاقدين لمهام محددة ولفترة محدودة . بمعنى نقص العمالة الثابتة والاعتماد على العمالة الحرة .
- عدم انتظام الدخول ؛ نتيجة عدم استمرارية الوظائف .
- زيادة الضغوط النفسية للعاملين ؛ نتيجة التغيرات المستمرة في سوق العمل.
- التدريب المستمر والدائم همّ الجميع لمواكبة التطورات التي تحدث في سوق العمل والتقنيات.
- ارتفاع معايير جودة الأداء والتي يجب توافرها لدى المتقدمين للوظائف والناتجة بدورها من التنافس على تقديم سلع وخدمات ذات جودة عالية .

١- اليونسكو، " تقييم التعليم الثانوي التجاري بدولة البحرين" ، **تقرير برنامج المشاركة رقم ٢٠٦** ، من ٢٦ أكتوبر إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠١، البحرين : وزارة و التربية والتعليم، ٢٠٠١ ، ص ٤ .

٢- **المرجع السابق**، ص ٢٣ .

٣- عبد الرحمن آل خليفة، "تأثير العولمة على قطاع العمل" ، **ورقة مقدمة إلى أعمال الندوة الثقافية الأولى** ، البحرين: وزارة العمـــل والشئون ، ١٩٩٨ ، ص ٨ .

لذا اتخـــذت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بمملكة البحرين الإجراءات الكفيلة لإعادة تأهيل الخريجين وتدريبهـــم حسب المتطـــلبات المتجددة لسوق العمـــل ، ليتمكـــنوا من الحصول على الوظائف [١] .

من هنا يقع على عاتق مؤسسات التعليم بصفة عامة ، والمعلم بصفته ركناً أساسياً فيها تخريج قوة عمل يتوافر فيها المعارف والمهارات التي تعتمد على التطورات العلمية والتكنولوجية ، لتستطيع هذه المخرجات الاستفادة من فرص التوسع في قطاع الأعمال البحريني ، والصمود أمام منافسة العمالة من الجنسيات الأخرى ، ولا يتحقق ذلك ، دون التدريب الميداني للطلبة المعلمين على الأساليب التعليمية المرنة والمرتبطة بحاجات سوق العمل ، والتي توجه المتعلم إلى [٢] :

- التعليم المستمر من المهد إلى اللحد .
- البحث والتحليل للمعلومات والانتقاء للمفيد منها وتحويلها إلى معارف مرنـــة .
- المرونة في اكتساب المهارات والخبرات .
- تطوير نمط التفكير الإنساني لإحكام سيطرته على التكنولوجيا الحديثة .

٥- الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل :

يقوم المحتوى التعليمي الذي ينبغي أن يعرفه المتعلمين للنجاح في القرن الحادي والعشرين على أمور أساسية كالرياضيات والعلوم ومهارات التفكير ، والتعليم الوظيفي ومهارات التعامل مع الآخرين ، واستخدام التقنيات الحديثة ، إلا أن النظرة الفاحصة لمخرجات التعليم الثانوي بمملكة البحرين باعتبارها مدخلات لسوق العمل ، تستلزم إمعان النظر في نوعيتها ، حيث تبدي قطاعات عديدة في المجتمع ملاحظات حول مخرجات التعليم الثانوي [٣] ، فأرباب العمل يشتكون باستمرار من تدني مستوى خريجي التعليم الثانوي وعلى وجه الخصوص التجاري والصناعي من حيث عدم معرفتهم ببعض جوانب العمل والتي تعد من الأساسيات ، كضعفهم في المعلوماتيـــــة (الحاسوب وتطبيقاته في مجال العمل) ، وفي اللغة الإنجليزية ، واللغة العربية ، وفي الرياضيات الضرورية لدنيا الأعمال ، وفي سلوكيات وأخلاقيات التعامل مع الرؤساء والجمهور [٤] .

---

١ – حسين بدر السادة ، **مرجع سابق** ، ص ١٦ .

٢- جامعة المنصورة، " العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي ، رؤية مستقبلية" ، **المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم أصول التربية** . جامعة المنصورة: كلية التربية ، قسم أصول التربية، ١٢- ١٣ ديسمبر ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠.

٣- وزارة التربية و التعليم،" مشروع الإطار العام لتطوير التعليم الثانوي بمملكة البحرين" ، **ورقة مقدمة لمؤتمر تطوير التعليم الثانوي في إطار توحيد المسارات ١٢-١٤ أبريل**، البحرين: وزارة التربية و التعليم ،٢٠٠٤،ص١٣.

٤- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،" **علاقة المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل** "،(البحرين: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وحدة التوظيف المحلي إدارة العمل ، فبراير ١٩٩٦) ، ص ٢ .

ولا يقتصر الأمر في الشكوى من خريجي المرحلة الثانوية على أرباب الأعمال بل يمتد إلى جامعة البحرين أيضاً ، فنجد عزوفاً من خريجي هذه المرحلة من الإلتحاق بكليات معينة مثل كلية العلوم [1] ، كما يتضح بالجدول التالي [2] :

جدول (٢)

أعداد الطلبة المتقدمين والمقبولين بكليات العلوم والتربية والآداب في خمس فصول أكاديمية متتالية

الكلية	الفصل الأول ٢٠٠٢/٢٠٠١		الفصل الثاني ٢٠٠٢/٢٠٠١		الفصل الأول ٢٠٠٣/٢٠٠٢		الفصل الثاني ٢٠٠٣/٢٠٠٢		الفصل الأول ٢٠٠٤/٢٠٠٣	
	المتقدمون	المقبولون	المتقدمون	المقبولون	المتقدمون	المقبولون	المتقدمون	المقبولون	المتقدمون	المقبولون
العلوم	٢٠٥	١٩٧	٥٤	٥٤	١٨٥	١٨٣	٩٠	٧٠	٦٤	٦٠
التربية	٣٤٦	١٨٩	٢٩٦	٢٤٨	٧١٨	٣٢٥	٤٦٥	٢٦٣	٢٨٢	٢٧٧
الآداب	٥٥٩	٣٩٠	٤٠٥	٣٦٢	٥٩٦	٤١٥	٣٨٥	٣٥٣	٣٢٣	٣١٨

ويترتب على ذلك عقبات حقيقية أمام طموحات مملكة البحرين لتحقيق تنمية الموارد البشرية ، والسعي لاقتصاد قوي يساهم في خلق وظائف تعالج مشكلة البطالة [3] . من هنا كان لزاماً على القائمين على إعداد المعلم أن يتحركوا في اتجاه توفير معلم قادر على تلبية حاجات سوق العمل، لسد الفجوة بين التعليم والعمل .

المحور الثاني : توجهات مملكة البحرين لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية :

أثرت جملة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية على سوق العمل البحريني ، كما أفرزت هذه المتغيرات تحديات تمثلت في ضرورة تطوير وتجويد التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة ، على أن يشمل ذلك برامج التعليم الجامعي وأهدافه ، للمواءمة بين ما يكتسبه الفـــرد من مـــعارف

١- عيسى الخياط ، وهيب الناصر ، أسباب عزوف خريجي الثانوية عن الالتحاق ببرامج كلية العلوم بجامعة البحرين " ، **ورقة مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين للمسؤولين عن القبول والتسجيل في جامعات الدول العربية** ، البحرين : جامعة البحرين ٢٦-٢٩ أبريل ٢٠٠٤ ، ص٢ .

٢- جامعة البحرين ، **التقرير السنوي ٢٠٠٣/٢٠٠٤** ، البحرين : جامعة البحرين ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٣ .

٣- ناظم صالح الصالح ، " تطوير التعليم الثانوي التجاري – رؤية جامعية " ، **مؤتمر تطوير مناهج التجاري** . البحرين : وزارة التربية والتعليم ٢١-٢٢ مايو ٢٠٠٢ ، ص٨ .

ومهارات وبين المستلزمات والمتطلبات المتغيرة لسوق العمل ، والناتجة عن تسارع مستجدات التقانة وثورة المعلومات والاتصالات [١] .

ويترتب على ذلك ، ضرورة أخذ مستجدات العصر الاقتصادية والتقانية وثورة المعلومات والإتصالات بعين الاعتبار وإدماجها في نظم التعليم الجامعي وفلسفته ، من خلال ضبط إيقاع التعليم الجامعي على إيقاع العمل ، فالتعليم يجب أن يراقب العمل لينتظم مع إيقاعه وينظمه أو يجعله أكثر تنظيماً [٢] .

ويقع التعليم الجامعي في مملكة البحرين تحت تأثير متطلبات سوق العمل ، وتأثير اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها البحرين مؤخراً ، وتفرض هذه الاتفاقيات شروطاً ومواصفات في السلع والخدمات محل التبادل التجاري ، الأمر الذي يحتم الإهتمام بنوعية المنتج وجودته على المستوى العالمي والمحلي ، وينسحب ذلك على جميع الميادين وخاصة الميدان التربوي . لذا يجب الاهتمام بالتنمية البشرية والتميز في الأداء من خلال تحقيق الكفاءة العلمية للدراسين وتعريفهم بالعلوم والتقنيات الحديثة ، لخدمة أهداف النمو الاقتصادي لمملكة البحرين [٣] .

من هنا تتوافق أفكار ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة – والذي أنتقل حديثاً من الصناعة إلى التعليم – مع متطلبات المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، ومع تطلعات المسؤولين عن التعليم الجامعي في مملكة البحرين في تجويد الخدمة التعليمية برمتها ، الأمر الذي يجعل تطبيق إدارة الجودة الشاملة بصفتها أحدث تطورات الفكر التربوي الحديث أمراً لا مناص منه ، لأهميتها على وجـــه الخصوص في الوفاء بحاجات المستفيدين بتوفير مخرجات تعليمية تتميـــز بالجودة والإتقـــان ، وبالتالي مسايرة المتطلبات العالمية والإقليمية والمحلية ، وتحقيق معدلات نمو سريعة للاقتصاد البحريني .

ولقد دفعت جملة المتغيرات السابق الإشارة إليها المسئولين عن النظام التعليمي في مملكة البحرين إلى الأخذ بعدد من التوجهات تمثلت في التالي :

١- السيد ياسين ، أيدلوجية العولمة وأبعادها ، **ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة** ، التحديات والفرص ، البحرين ، ٢-٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ٢ .

٢- سمان فيصل محبوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية : دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة**،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠٠٣) ، ص ١٤٣ .

٣- عمر الحسن، **مرجع سابق** ، ص ١٢ .

أ – توجهات وزارة التربية والتعليم لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية :

تبنت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات والمتغيرات تمثلت في التالي:

١ – اهتمام وزارة التربية والتعليم بتجويد الخدمة التعليمية:

إن التعليم اليوم كما جاء في تقرير اليونسكو : "بات يشكل تجربة إنسانية جـديدة كل الجدّة ، فالنظم التعليمية لم يعد بوسعها وحدها تحقيق هذا الهدف في ظل التطور الهائل في المعارف ، وعليها أن تكون أكثر مرونة وتعتمد على تعليم يتميز بالجودة متعدد الأبعاد ، يمارس مدى الحياة ، ومنفتح باستمرار ، مع ارتباطه بالأصالة "[١] .

لذا لا يمكن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، بأساليب التعليم التقليديـة ، إذ لابد من تطوير كل أنواع التعليم حتى نستطيع أن نساير الاتجاهات العالمية [٢] ، على اعتبار أن حركة التغيير ومن ثم التطوير حتمية ، لأن حيوية التعليم لا تدعو إلى السكون ، و إنما تدعو إلى الحركة الدءوب ، حتى لو كان واقع التعليم بمستوى جيد فلا بد من التغير للأحسن ، كما إنه لا تطوير دون تغيير . وضمن هذا السياق ترى أنمار الكيلاني الجوانب التي يشملها التغيير في التالي : العمل على تلبية حاجات الطلاب والقيادات والمجتمع ، توفير أساليب جديدة للتقييـم وللأنشطة وللمناهج ولطرائق التدريس [٣] .

من هنا شكل وزير التربية والتعليم بمملكة البحرين لجنة لدراسة هياكل وأنظمة الأداء بالوزارة وتضمنت اللجنة عناصر مختارة من بين منتسبي وزارة التربية والتعليم بالمملكة للنظر في الأداء

١- اليونسكو، "**تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية في القرن الحادي والعشرين** "، المؤتمر العام، الدورة الثامنة والعشرون ، باريس ، ١٩٩٥ ، ص١٨ .

٢- نبيل محمد غنيم، " الموارد الجديدة والمتقدمة " ، **المؤتمر الثاني للخيارات التكنولوجية بمصر ، واقع وآفاق التكنولوجيا المتقدمة** الذي عقده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرامبالتعاون مع مؤسسة فريدي إتش إرث الألمانية خلال الفترة من ٥-١٦ أبريل ١٩٩٧. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧ ، ص ١٥ .

٣- أنمار الكيلاني ، " التخطيط للتغيير نحو إدارة الجودة الشاملة في مجال الإدارة التعليمية"، **المؤتمر العلمي السنوي السادس بكلية التربية جامعة حلوان (نحو تعليم عربي متميز لمواجهة تحديات متجددة)** ، المجلد الثاني ، ١٢-١٣ مايو ، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص٣٦٨،٣٦٧ .

الحالي للوزارة بهدف توظيف مفهوم الجودة في النظـــام التربوي ، باعتبار أن إدارة الجودة الشاملة نظام متكامل تستطيع الإدارة من خلاله رفع كفاءة الأجهزة المختلفة بما يحقق تجويد الخدمة التعليمية على مستوى التعليم قبل الجامعي [1] .

ولقد أفرز توجه وزارة التربية والتعليم بتجويد الخدمة التعليمية مشروعات تطويرية أهمها :

١-١ مشروع تطوير التعليم الثانوي العام في إطار توحيد المسارات :

يكتسب التعليم الثانوي أهميته لكونه يتناول الشباب في أدق مراحل نموه ، ويهيئ له الفرص لمواصلة دراسته في التعليم العالي أو العمل في ميادين الحياة ، وتنمية مهارات المواطنة الصالحة .

وتتمثل التحديات التي تواجه التعليم الثانوي العام بمملكة البحرين في قدرته على استيعاب المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية داخل برامجه ،وأيضاً مواجهة مشكلاته الخاصة بشكوى أرباب الأعمال ومؤسسات التعليم الجامعي من ضعف مستويات خريجي الثانوية العامة ، وما يعاني منه التعليم الثانوي من وجود اختناقات في بعض التخصصات ، والعزوف عن بعضها كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (٣)

إجمالي أعداد الطلبة في التعليم الثانوي حسب المسار التعليمي للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ م [2]

المسار التعليمي	عدد الطلبة
العلمي	٧٢٠٢
الأدبي	٤٥٧٦
التجاري	٩٢٦٩
الصناعي	٣٤٨٣
الأنسجة	١٦٩
الإعلان	١٩٤
الديني	٥٤
المجموع	٢٤٩٣٨

١- وزارة التربية والتعليم، " دراسة تشخيصية تحليلية لتطوير هياكل وأنظمة الإدارة بوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين " ، **تقرير لجنة دراسة هياكل وأنظمة الأداء.** مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٣ ، ص٣ .

٢- وزارة التربية والتعليم، إحصائيات التعليم ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، **مرجع سابق** ، ص ٣١٣ .

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع أعداد الطلبة في المسار التجاري والعلمي على عكس الحال في المسار الأدبي والصناعي والمسار الديني ، الأمر الذي يخل بتوازن المخرجات التعليميـــة ، مما يسهم في زيادة البطالة في خريجي مسار معين ، والعجز في خريجي مسار آخر [١] .

لذا سعت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين إلى التحول نحو المسارات التعليمية الموحدة في التعليم الثانوي مع تعدد المساقات الدراسية وإيجاد جذع معرفي مشترك من جهة ، وتوفير الفرص للطالب لاختيار مساقات أخرى من جهة ثانية ، من أجل استيعاب المتغيرات وعلاج الاختناقات وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة ، وتوفير فرص عمل لمخرجات تعليمية مرنة [٢] .

وتستقبل جامعة البحرين الدفعة الأولى من مخرجات هذا النظام بعد ثلاث سنوات ، حيث نفذ المشروع إعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م .

ونظراً لأن نجاح تطوير التعليم الثانوي في إطار توحيد المسارات ، يعتمد على المعلم الذي يقود هذا التطوير ، لذا يجب تحسين إعداده ، على اعتبار أن تجويد أداء المعلم هو أحد المداخل لأي عملية إصلاح تستهدف الارتقاء بمستقبل أبناء البحرين .

١-٢ مشروع مدارس المستقبل والفصول الذكية :

شرعت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين في مشروع مدارس المستقبل ، والذي بدأ العمل به اعتبار من الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي٢٠٠٤/٢٠٠٥، وقامت بتسخير التكنولوجيا الحديثة للطالب داخل الفصول الدراسية وخارجها في (١١) مدرسة كمرحلة أولى من المشروع ، وذلك بهدف تمكين المتعلم من التعامل والتكيف مع بيئته ومجتمعه المحلي والعالمي وفهم الحضارات ، وإكسابه مهارات التعلم الذاتي ، والبحث والحصول على المعرفة من منابعها المتعددة ، ولقد بدأت الوزارة في تنفيذ خطة لتدريب ١٣٠٠ من المعلمين والإداريين والفنيين من المدارس التي ستطبق المشروع ، لتأهيلهم لاستخدام الصف الإلكتروني وتعريفهم بمتطلباته [٣] .

١- وزارة التربية والتعليم ، "مشـــروع الإطـــار العام لتطوير التعليم الثانوي بمملكة البحرين " ، **مرجع سابق** ، ص ص ٥ — ١٥.

٢- **المرجع السابق** ، ص ص ٧-١٢ .

٣- جامعة البحرين ، **تقرير اللجنة التنسيقية المشتركة بين جامعة البحرين ووزارة التربية و التعليم حول دور الجامعة في إعداد كوادر المعلمين لمشروع مدارس المستقبل** ، البحرين: جامعة البحرين ، ٢٠٠٤ ، ص ٩ .

وترى وزارة التربية والتعليم أن المشروع يسهم من جهة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال تحقيقه للأهداف التالية [1] :

- إحداث نقلة نوعية في مسيرة التعليم في مملكة البحرين من خلال الاستفادة القصوى من المعلوماتية ونظم التعليم الإلكتروني في مدارس البحرين وجلعها أكثر قدرة وكفاءة على التعامل مع المستجدات وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة .

- تلبية الاحتياجات المباشرة لسوق العمل في مجال التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة ، وأساليب الوصول إلى المعلومات ومعالجتها .

- تهيئة المواطنين للولوج في مجتمع المعلومات الحديث والتعايش معه لتحقيق متطلبات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة (K-economy) .

- استثمار القدرات الكبيرة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق جودة التعليم ورفع كفاءته وتحقيق كفايات مناهج المواد الأساسية في جميع مراحل التعليم .

- تزويد المتعلمين بالقيم والمهارات التالية : التعليم الفردي ، الخبرات التكنولوجية ، التعليم التعاوني ، الدافعية الذاتية للتعليم التفاعلي ، التدريب والممارسة لإتقان المهارات الأساسية ، المهارات الإبداعية ، محاكاة بيئة العمل الحقيقية ، مهارات حل المشكلات ، تعليم مدى الحياة .

كما يحقق مشروع مدارس المستقبل من جهة أخرى ، استفادة جميع المتعلمين والمعلمين والإدارة المدرسية وأولياء الأمور والمجتمع ، حيث يحقق لهم [2]:

- التواصل والتفاعل بين أطراف العملية التعليمية في أي وقت وفي أي مكان .
- التعليم الإلكتروني المباشر ، إذ سوف يغطي عدداً كبيراً من المستخدمين في وقت واحد.
- التغيير لبيئة الصف التقليدية وللتحول من بيئة محدودة المصادر إلى بيئة مفتوحة فاعلة مشوقة تساعد المتعلم على التفاعل مع الدرس الإلكتروني بالصوت والصورة وإجراء التجارب العملية والتطبيقية ، وغير ذلك من أوجه التطبيق العملي للمعرفة في أي وقت ، مما سيسهم من رفع تحصيله العلمي من خلال الاستفادة من الامكانات الهائلة التي توفرها تقنية المعلومات عبر البوابة التعليمية .
- التعليم وفق قدرات المتعلم ، مع مراعاة الفروق الفردية في سرعة التعلم .

١- وزارة التربية والتعليم ، المؤتمر التربوي السنوي التاسع عشر : مدارس المستقبل استجابة الحاضر لتحولات المستقبل ، المنعقد بوزارة التربية والتعليم ، في الفترة من ١٩-٢٠ أبريل ٢٠٠٥ ، مملكة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٤١-٥٥ .

٢- **المرجع السابق** ، ص ص ١٠٧-١٢٥ .

- التفاعل بين المعلم والمتعلمين ، ومتابعتهم وتقويمهم بشكل فردي ، ومساهمته في تنمية شخصية المتعلم وتأهيله ليكون منتجاً للمعرفة وليس مجرد متلقٍ لها ، وتأهيله ليكون عنصراً فاعلاً متكيفاً مع المجتمع المعلوماتي المبني على اقتصاد المعرفة .
- التحويل للكتاب المدرسي من كتاب تقليدي إلى كتاب إلكتروني مرن تنتقل فيه الصورة الصامتة إلى حركة ، مع شرح لأي جزء من أجزاء المحتوى بسهولة ويسر .
- النقل المباشر للمحاضرات الحية بكاميرات تمكن المعلم من الشرح للمتعلمين بالصوت والصورة في أي مكان لجميع المدارس المربوطة بالشبكة ، كما تتوافر إمكانية الدخول إلى أي موقع تعليمي لتعزيز الدرس وإثرائه بالمصادر المختلفة من المعرفة المتوافرة على شبكة الإنترنت ، كما يوفر ذلك فرصة واسعة لتفاعل المتعلمين مع بعضهم البعض ومعلميهم من خلال طرح الأسئلة ، وإبـــداء
- الرأي وتبادل الآراء والمعلومات والأفكار مع الآخرين في مدرسته وفي المدارس الأخرى وفي أي مكان في العالم ، مما يوفر للمتعلم فرصة التعلم الذاتي ، حيث يكون لديه خيار جرب بنفسك .

مما سبق يتضح أن مشروع مدارس المستقبل يؤدي إلى تحولات أساسية في دور المعلم ليصبح موجهاً ومنشطاً ومنسقاً ومرشداً لمصادر المعرفة ، ومصححاً ومقوماً للتعليم والتعلم . لذا تحتاج وزارة التربية والتعليم إلى معلم من طراز جديد ، يتم إعداده بمؤسسات الإعداد على المستجدات التربوية ، ليتوافق أدائياً مع الفصول الذكية ، وحاجات مدرسة المستقبل .

٢- المشاركة بين المجتمع المدني والدولة في أمور التعليم :

يتلخص الموقف العام للتعليم كما تشير احصائيات اليونسكو في كيفية تحقيق الموازنة بين التوسع الكمي الناتج من زيادة السكان والمحاولات للقضاء على الأمية في الدول النامية ، وبين التوسع النوعي الذي يفرضه النمو الهائل في المعارف العلمية والتكنولوجية والاتصالات ، فالتقنيات الحديثة للمعلومات تتطلب استثماراً في المعدات والبرامج الحاسوبية ، وأيضاً في إعداد الكوادر الوطنية ذات الكفاءة العالية للتعامل مع هذه التقنيات [1] .

١- اليونسكو، " عرض إحصائي لأوضاع التعليم العالي في العام ١٩٨٠-١٩٩٥ "، **وثيقة عمل مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي** ، ١٢-١٤ أكتوبر ، باريس ، ١٩٩٨ ، ص ٩٠ .

وفي ظل الموارد المالية المحدودة نجد أن الدول النامية تقع تحت ضغطين إما التوسع الكمي أو التطوير النوعي أو الموازنة بينهما ، ويقودنا الخيار الأخير إلى اتساع الهوة في نوعية التعليم وكمه بين الدول المتقدمة والدول النامية .

إزاء هذا المشهد ، تظهر أزمة تمويل التعليم في دول الخليج في إرتفاع تكاليف المشروعات التربوية ، وغياب البعد الاستراتيجي في الخطط التربوية ، وعدم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع في تحمل مسئوليات نفقات التعليم مع الدولة [١] .

وإجمالاً ، تعكس جملة المعطيات الآنفة الذكر ، الاتجاه المتزايد نحو الشراكة المجتمعية لتخفيف العبء عن الدولة في مجال التعليم ، على اعتبار أن التعليم مسألة مجتمعية تعني الجميع ، ولابد أن يتعاون الجميع في تحمل مسئولية تكاليف التعليم من أجل الانخراط في الدورة العالمية وتلبية متطلباتها بتوفير الجودة في الخدمة التعليمية ومخرجاتها ، ويتمثل ذلك فيما يقدمه رجال الأعمال من تبرعات داعمة لهذا الإتجاه [٢] .

٣- المساءلة والمحاسبة من قبل مؤسسات المجتمع المدني عن أمور التعليم :

لقد فتح ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين المجال واسعاً لمؤسسات المجتمع المدني لتلعب دوراً هاماً في أمور التعليم ، فلقد ورد بالفصل الأول " المقومات الأساسية للمجتمع " وتحت البند خامساً " نشاط المجتمع المدني " التالي: " من أجل إستفادة المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية ، تكفل الدولة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة " [٣] ، ولقد ساهم ذلك في أن يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دوراً في تغيير بعض المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، فتقوم مؤسسات المجتمع المدني بمملكة البحرين بدور المساءلة والمحاسبة والراصد للقضايا التربوية ، ومن ثم تزود نتائج هذا الرصد للمعنيين بوزارة التربية والتعليم ، وفي المقابل يقع على الوزارة واجب الاستفادة من هذه المؤسسات ، فتدخلها من خلال الفرق واللجان ذات العلاقة بتطوير النظام التربوي حتى تستفيد من رؤيتها العلمية والعملية [٤] .

١- جعفر يعقوب العريان ، **مرجع سابق** ، ص ٥.

٢- وزارة التربية والتعليم ، احصائيات التعليم ٢٠٠١ /٢٠٠٢ ، **مرجع سابق** ، ص ص ٩٥-١٠٠ .

٣- وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام بالبحرين، مشروع ميثاق العمل الوطني. **مرجع سابق** ، ص ص ١٥-١٧.

٤- وزارة التربية والتعليم ، احصائيات التعليم ٢٠٠١ /٢٠٠٢ ، **مرجع سابق** ، ص ١٧ .

ب- توجهات جامعة البحرين لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية :

يعد توفير الجودة بالتعليم الجامعي أحد المستجدات في الأوساط التربوية ، ففي ظل حركة المعايير التربوية والحاجة إلى الأداء المتميز تصبح الجودة من الأمور الأساسية لمواجهة المطالب والحاجات المتغيرة ، لذا كانت توجهات جامعة البحرين في هذا المجال كالتالي :

١- إدارة الجودة الشاملة وتجويد التعليم الجامعي :

Total Quality Management (T.Q.M)

نادى إدوارد ديمنج (Edward Deming) رائد إدارة الجودة الشاملة بضرورة إدخال إدارة الجودة الشاملة في التعليم ، لإتمام عمليات التحسين المستمر للتعليم بما يضمن رضا العملاء داخل المؤسسة التعليمية وخارجها [١] .

وضمن هذا الإطار ، فإن الجودة بصفة عامة تهدف إلى تحقيق نواتج عالية حسب مواصفات محددة ، كما أنها تسعى إلى تحسين الأداء بالاعتماد على البيانات ، ومحاولة منع الأخطاء قبل وقوعها ، أما من جهة الجودة في المجال التربوي فإنها تحقق عمليات التطوير للمدخلات والعمليات ، ومن ثم المخرجات التعليمية لمواجهة المتغيرات والمستجدات العالمية [٢] .

وفي هذا المجال ، تساعد إدارة الجودة الشاملة في تكوين هياكل وسلوكيات تمكن من مواجهة التغيرات المستمرة في مجالات الحياة المختلفة ، والمجال التربوي بصفة خاصة على اعتبار أنها [٣] :

- تواجه الظروف العالمية المتغيرة بكل مرونة وقدرة على استيعاب التكنولوجيا .
- تؤثر على المناخ المحيط بالإدارة ومكوناتها .
- تسعى للخروج من الحيز الإقليمي إلى الحيز العالمي . وتدرك العالم كوحدة متكاملة .
- تتعامل مع المستقبل وترفض التقوقع في الماضي .
- تعتمد على تلبية الحاجات المتغيرة فيما يجعلها دائمة الحركة لبلوغ رضا المستفيدين.

لذا تولدت إدارة الجودة الشاملة كآلية من آليات التجديد التربوي بأسلوبها الإداري والذي يتطلب تحولاً كبيراً في طريقة إدارة المؤسسة التربوية بأكملها ؛ بغية الوصول إلى التحسين المستمر للعمليات التعليمية ، بما يضمن مسايرة المتغيرات والتكيف معها ، ورضا العملاء داخل المؤسسة التربوية ، وخارجها [٤] .

1- Deming W.E, **Out of the crisis, OP. cit**, p.65.

2- Sallis,E. ,:**Total quality management in education** , second edition , (London , Kogan Page , 1996) p. 81 .

٣- عباس خفاجي، **الجودة الشاملة رحلة مستمرة** ، عمان: جامعة الإسراء، ١٩٩٥ ، ص ٥ .

٤- محمد عبد الله البكر ، " أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسة التربوية والتعليمية "، **المجلة التربوية** ، العدد ٦٠ ، ج١٥ ، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي ، ٢٠٠١ ، ص ٨٧ .

وانطلاقاً من الاهتمام بالجودة الشاملة في التعليم الجامعي ، عقدت جامعة البحرين العديد من المؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع بكلياتها المختلفة ، وعلى سبيل المثال مؤتمر كلية الهندسة والخاص بشروط ومقاييس الجودة في التعليم الهندسي [1] ، والمؤتمر الخامس لكلية التربية حول جودة التعليم الجامعي [2].

من هنا ، فإن آفاق المستقبل تضغط بشكل غير مسبوق لإدراج بناء ثقافة الجودة ضمن أولويات برنامج التطوير الجامعي ، وعمليات الإعداد للمعلم بجامعة البحرين .

٢- التعاون والتكامل بين جامعة البحرين ووزارة التربية والتعليم :

تعد العلاقة التعاونية والتكاملية بين وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي من المتطلبات الأساسية لتحقيق الجودة بمدخلات وعمليات ومخرجات النظام التعليمي ككل ، لما تحققه هذه العلاقة من فوائد تتمثل فيما يلي [3] :

- تحسين عوائد التعليم والتعلم وتقليص الفاقد التعليمي .
- تحقيق التوازن في القبول في التخصصات المختلفة .
- توفير فرص التوجيه والإرشاد الطلابي .
- تخطيط عمليات تدريب وتأهيل الطلاب لاكتساب المهارات الحياتية .
- توفير التخطيط للبرامج والخدمات والمرافق التعليمية اللازمة .
- تشجيع علاج المشكلات التربوية المترتبة على ضعف أو انعدام التعاون .
- تهيئة الظروف المناسبة للمؤسسات التربوية لملاحقة المتغيرات بأنوعها .

وحرصاً من جامعة البحرين ووزارة التربية والتعليم على تقوية التعاون والتكامل بينهما ، قامتا بوضع آلية عمل تضمن استمرار التواصل بين أجهزتهما ، وذلك عن طـــريق تشكيل لجنة للتنسيق بين الجهتين عام ١٩٨٩ سميت "لجنة التنسيق المشتركة بين وزارة التربية والتعليم وجامعة البحرين"، وأعيد تشكيلها مرة أخرى في أعوام ١٩٩٧ ،٢٠٠٢، برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم وعضوية عدد من كبار المسئولين في الوزارة والجامعة ، ولقد حددت مهام اللجنة فيما يلي [4] :

١- جامعة البحرين ، الجودة الشاملة والتعليم الجامعي ، **نشرة البحث العلمي** ، العدد الخامس ، البحرين : جامعة البحرين ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

٢- جامعة البحرين ، التقرير الختامي للمؤتمر التربوي الخامس : جودة التعليم الجامعي، **مرجع سابق**،ص ص ١-٣.

٣- محمد بن شحات الخطيب،" التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي رؤية معاصرة "، **ندوة التعاون والتكامل بين التعليم العام والعالي** التي عقدت بالبحرين خلال الفترة ١-٣ فبراير ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليـــج ، البحرين ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣-٥ .

٤- وزارة التربية والتعليم ، احصائية التعليم ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، **مرجع سابق** ، ص ٧٩ .

- مناقشة أمور برامج الإعداد للمعلمين والتربية العملية .
- متابعة شئون الإبتعاث في البرامج الجامعية .
- تعزيز التعاون في مجال الاستشارات التربوية والبحوث والتدريب .
- دراسة الموضوعات التي تحيلها الوزارة أو الجامعة إلى اللجنة .
- وضع تصور للبرامج التدريبية والتأهيلية .
- اقتراح المشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية .
- تبادل المطبوعات وتوفير خدمات مصادر التعلم .

٣- الاعتماد الأكاديمي لبرامج كلية التربية بجامعة البحرين :

تتجه كلية التربية بجامعة البحرين نحو الحصول على الاعتماد الأكاديمي(Accreditation) في المجال التربوي ، والذي يتوقع منه أن ينقل مخرجات الكلية نقلة نوعية . وفي ضوء ذلك أصدرت رئيسة جامعة البحرين قراراً بتشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي بكلية التربية عام٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، كما ارتبطت الجامعة مع المجلس الوطني الأمريكي لاعتماد برامج إعداد المعلمين [١] National Council for Accreditation of Teacher Education NCATE ، للحصول على الإعتماد الأكاديمي .

لذا تسعى الجامعة في المرحلة القادمة إلى تجويد برامج إعداد المعلمين والارتقاء بنوعيتها ، من خلال ما تقوم به من خطوات وإجراءات ومراجعة لبرامجها لاستيفاء المعايير الموضوعية لاعتماد كليات إعداد المعلمين ،إذ أن حدود تقييم مكانة ورقي كلية التربية بجامعة البحرين مرتبط بخصولها على اعتراف واعتماد دولي لبرامجها ، الأمر الذي ينعكس على أهم المخرجات بالمجتمع وهو المعلم ، وبالتالي تحقيق رغبات المستفيدين من هذا الإعداد وهم : الطلاب – المدرسين – أولياء الأمور – المجتمع ، والأكثر أهمية من ذلك هو المساهمة في نهضة وتطوير المجتمع البحريني [٢] .

ويجدر الإشارة هنا إلى أن كلية إدارة الأعمال بجامعة البحرين قد حصلت على الإعتماد الأكاديمي لبرامجها في العام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م .

٤- التعليم المستمر والتعليم عن بعد :

يعد مبدأ التوطين للتعليم المستمر مدى الحياة والتعليم عن بعد والتعلم الذاتي والتدريب المقترن بالعمل

١- جامعة البحرين ، الجودة الشاملة والتعليم الجامعي ، نشرة البحث العلمي ، **مرجع سابق** ، ص٤ .

٢- جامعة البحرين ، لماذا الاعتماد الأكاديمي ، نشرة البحث العلمي ، **مرجع سابق** ، ص٦ .

داخل الأنظمة التربوية مطلباً تتزايد الحاجة إليه يوماً بعد الآخر لمواجهة التغيرات المستمرة والتحديات المتعددة التي تواجه الاقتصاد والعمل [١] .

ولقد أكد جاك ديلور J.Delors أن التعليم المستمر مدى الحياة هو أحد مفاتيح القرن الحادي والعشرين، ليواكب التعليم المستمر الأوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية، ولا يتحقق ذلك دون التغيير الجذري للمفاهيم والتصورات التي تحكم النظم التربوية التقليدية، والأخذ بناصية التجديد [٢] .

وتتضح أهمية التعليم المستمر والتعليم عن بعد في أن المعارف والمهارات تتقادم بشكل سريع لا يمكن ملاحقته سواء من قبل المعلم أو المتعلم ، وذلك بسبب سرعة التغيرات الحادثة في المعلومـــات ، وسوق العمل ، والتكنولوجيا ، ولذلك يجب إحداث نوع من التلازم بين التنمية والتعليم والعمل من جهة ، والتعليم المستمر من جهة أخرى لضمان مواكبة التغييرات المتسارعة [٣] .

وفي الواقع ، إن مسألة ضمان عدم تردي الجودة في المخرجات التعليمية بعد فترة انتهاء إعدادها ، أصبح من الشعارات الرئيسية في هذا القرن ، ويأتي هذا الزخم والاهتمام نتيجة طبيعية للاهتمام العالمي بتنمية مهارات الإبداع والابتكار ، ومهارات التعليم الذاتي مدى الحياة ، والتركيز على استيعاب المتعلمين لمفاهيم التعليم عن بعد والتعليم المستمر المقترن بالحياة والعمل ، وأيضاً توفير فرص تنمية وممارسة هذه المفاهيم أثناء إعداد المتعلم وبعد تخرجه ، فكما أن العمل جزء من التعليم يصبح التعليم جزء من العمل يسعى دائماً لمواكبة تغيراته [٤] .

ويتضح مما سبق أن التعليم المستمر والتعليم عن بعد من العوامل الأساسية في تشكيل مجتمع ، ما بعد الصناعة ، حتى تتمكن مهارات المهن ومعارفها من ملاحقة متغيرات العصر أو أنها تندثر [٥] .

١- محمد أحمد الرشيد،"رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية " ، **بحث مقدم لمؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام**. الرياض: يناير ١٩٩٩ ، ص٤٤ .

2- J.Delors & Colleagues, **Report of International Commission on Education for Twenty Direst Century** , UNESCO , October ,1995 , p1-16

٣- صفاء محمود عبد العزيز،" خصائص الجامعة بين الواقع في مصر ومتغيرات عالم الغد" ، **مجلة كلية التربية ببنها** جامعة الزقازيق، عدد إبريل ، مايو ١٩٩٥، ص ١٧٥ .

٤- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **تجارب عالمية في تكامل التعليم الثانوي العام والتعليم المهني والتقني وربطها باحتياجات سوق العمل** ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص٢١.

٥- ليارد فريدمان، **الجودة في التعليم المستمر** ، ترجمة عبد الرحمن الشاعر ، حسن عطية طحان ،(السعودية: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع ، ١٩٩٩) ، ص١ .

وضمن التجديدات التي طرأت على كلية التربية ، في إطار سياسة التطوير والتجويد التي تنتهجها جامعة البحرين ، تأسيس برنامج التعليم التربوي المستمر ليحقق الأهداف التالية [1] :

- تهيئة الظروف المناسبة لكل مواطن للتطوير المهني والشخصي بهدف تحقيق التنمية الشاملة .
- تدريب العاملين في مجال التربية أثناء الخدمة .
- ربط الجامعة بالمجتمع عن طريق التواصل المستمر مع القطاعات المختلفة بالبلاد .
- إتاحة فرص التعليم مدى الحياة للمواطنين في العصر المعلوماتي الحالي ، الذي تتجدد فيه الاحتياجات وتتغير بسرعة مذهلة .
- تخفيف العبء عن التعليم النظامي بالجامعة .
- إتاحة فرصة التعلم لمن فاتهم التعليم النظامي .

ولقد أدى نجاح برنامج التعليم التربوي المستمر بكلية التربية إلى تأسيس برامج للتعليم المستمر في جميع كليات جامعة البحرين .

- كما أصدرت رئيسة جامعة البحرين قراراً بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٩ بإنشاء مركز التعليم عن بعد كرافد للتعليم العالي ، ومساند له لمواجهة التحديات التي تواجه الجامعة . ولقد انتهجت جامعة البحرين هذا النهج الجديد ، إيماناً منها بأهمية التعلم عن بعد في عصر تفجر المعرفة .

مما سبق يتضح أن تحقيق التنمية الشاملة في مملكة البحرين يتوقف على نوعية المواطنين ، وتتوقف نوعية المواطنين على نوعية التعليم الذي تقدمه المؤسسات التربوية في مملكة البحرين ، ويتوقف نوعية التعليم في المملكة على نوعية المعلم الذي يقود عملية التعليم ، وتتوقف نوعية المعلم على نوعية الإعداد الذي يحصل عليه ، ومن ثم يمكن القول أن التنمية الشاملة في مملكة البحرين تتأثر بنوعية الإعداد قبل الخدمة والتدريب الذي يحصل عليه المعلم .

ولقد أكدت جميع الندوات والمؤتمرات العالمية والإقليمية والمحلية والسابق الإشارة إليها ، وبمشاركة واسعة من الدول العربية ، على ضرورة العناية بإعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم ، لما من شأنه تحقيق مستوى علمي ومهني يتناسب مع المستجدات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، كما

١- جامعة البحرين، **دليل التعليم التربوي المستمر** ، جامعة البحرين: كلية التربية ، يونيو ٢٠٠٢ ، ص ٣٢ .

أكدت هذه الندوات والمؤتمرات على ضرورة إعطاء التربية العملية مكانة مميزة في برامج الإعداد وتنويع أنشطتها ، بما يكفل لمنظومة التربية العملية بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها من إستيعاب هذه المتغيرات ، لتتخطى أسلوب الإعداد التقليدي المبني على نقل المعارف والمعلومات بطريقة آلية إلى المتعلمين ، إلى أسلوب حديث ومتطور يأخذ في الإعتبار المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، وإحتياجات المعلم ، ويسعى إلى غرس الإتجاهات التي تجعل المتعلمين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم معلمون ومتعلمون في آن واحد .

لذا ؛ تتلاقى أفكار أسلوب إدارة الجودة الشاملة مع احتياجات عملية إعداد المعلم ، وعلى وجه الخصوص الإعداد الميداني ، لما توفره إدارة الجودة الشاملة من استراتيجيات وآليات تسهم في تغيير هذا الإعداد بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، ومتطلبات التنمية الشاملة في مملكة البحرين .

من هنا يتطلب تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في منظومة التربية العملية التعرف على فلسفة ومضامين ومتطلبات وآليات وممارسات هذا الأسلوب ، وهذا ما سيتناوله الفصل القادم .